الاثر اللغوي لسيبويه في كتاب البسيط في النحو لضياء الدين ابن العلج

Sibawayh's linguistic effect on the book Al-Basit fi Al-Naho by Diaa Al-Din Ibn Al-Alaj

ثقال شهاب احمد حسين د. حسين إبراهيم مبارك

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

The study talks about the most important issues that Ibn Al- Alj transmitted from Sibawayh in his simple book on grammar. Sibawayh's book is one of the sources of grammar that many grammarians relied on quoting from him, and their ways of taking from him differed, and Sibawayh's name was repeated in grammar books, and the source is this book without Others, and Ibn Al-Alj are like other grammarians who quoted from him. Sometimes he quotes directly from him and declares that, so he says: Sibawayh said, and sometimes he quotes but does not indicate, and at other times he quotes the apparent meaning of his statement in matters in which the statement is sometimes not explicit, and sometimes He indicates that this is the apparent meaning of Sibawayh's doctrine

Email:theqilt@gmail.com

Published :5 -3-2024

Keywords: Click or tap here to enter text.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تتحدث الدراسة عن اهم المسائل التي نقلها ابن العلج عن سيبويه في كتابه البسيط في النحو و الكتاب لسيبويه مصدر من مصادر النحو التي عوّل الكثيرون من النحويين على النقل عنه، واختلفت طرقهم في الأخذ عنه ، وتردّد اسم سيبويه في كتب النحو، والمصدر هو هذا الكتاب دون غيره، وابن العلج كغيره من النحويين الذين نقلوا عنه، فتارة ينقل عنه مباشرة ويصرح بذلك ، فيقول : قال سيبويه ، وتارة ينقل ولا يشير ، وأخرى ينقل عن ظاهر قوله في مسائل لا يكون القول فيها أحياناً صريحاً، وأحياناً يشير إلى أنَّ هذا هو ظاهر مذهب سيبويه.

المقدمة

الكتاب لسيبويه مصدر من مصادر النحو التي عوّل الكثيرون من النحويين على النقل عنه، واختلفت طرقهم في الأخذ عنه ، وتردّد اسم سيبويه في كتب النحو، والمصدر هو هذا الكتاب دون غيره، وابن العلج كغيره من النحويين الذين نقلوا عنه، فتارة ينقل عنه مباشرة ويصرح بذلك ، فيقول : قال سيبويه ، وتارة ينقل ولا يشير ، وأخرى ينقل عن ظاهر قوله في مسائل لا يكون القول فيها أحياناً صريحاً، وأحياناً يشير إلى أنَّ هذا هو ظاهر مذهب سيبويه.

ومن بعض المسائل التي ظهرت فيها طريقة ابن العلج في الأخذ عن سيبويه المسائل الآتية :

1- وصف النكرة بالمعرفة

النكرة : حُدَّت بأنها((أصل للمعرفة ، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس))[1]. وعرَّفت بأنها : ((ما وضع لشيء لابعينه كرجل ، وفرس))[2] و المعرفة : حُدَّت المعرفة بأنها ((الفرع ، ما : أي اسم وضع بوضع جزئي أو كلّي ليستعمل في شيء معين))[3] وعرّفت بأنها : ((ما وضع ليدّل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والاعلام، والمبهمات، وما عرّف باللام، والمضاف الى احدهما))[4] وعليه فالنكرة ليس فيها تخصيص لأنها لاتخص واحداً من جنس معين كفرس ، ودار امّا المعرفة فيصيبها التخصيص لانها تخص واحداً من جنسها . فالنكرة أصل المعرفة لأنّ التعريف طارئ على التنكير[5] لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج[6] ويمكن ان يميَّز بينهما بشيئين دخول الالف واللام نحو الرجل ، والفرس ودخول ربَّ نحو (ربّ رجل وفرسٍ) [7].واختلف العلماء في وصف النكرة بالمعرفة او

العكس . فذكر ابن العلج ان سيبويه قال :((واعلم أن المعرفة لا تُوصَفُ إلّا بالمعرفة كما أنّ النكرة لا تُوصَفُ إلا بالنكرة)).[8] وقال: ((اعلم أنّ العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله وبالألف واللّام وبالأسماء المبهمة، والمضاف إلى معرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف إلى الألف واللّام؛ لأنّ ما أضيف إلى الألف واللّام بمنزلة الألف واللّام فصار نعتا))[9].

واختلف العلماء في هذه المسألة ، فمنهم اجاز ما منعه غيرهم فالأخفشُ أَجَازَ وَصْفَ النَّكِرَةِ بالمَعْرِفَةِ عندَ تَخْصِيصِها مُسْتَدِلًا بقولِه تعالى: ((فَآخَرانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ الَّذينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِم الأَوَّلِيَّانِ)) المائدة ١٠٧، (الأَوَّلِيَّانِ) صِفَةٌ ل (آخَرانِ)[10] ،وجَوّزَ بَعْضُهم العكسَ مُطْلَقًا ،وذَهَبَ ابنُ الطّرَاوَةِ إلى جوازِ وَصْفِ المَعْرِفَةِ بالنّكِرَةِ إذا كانَ الوَصْفُ خاصًا بالمَوْصوفِ[11] ،أمّا الجَرْمِي فيَرَى أَنَّ المَعْرِفَةَ وُصِفَتْ بالمَعْرِفَةِ، والنَّكِرَةُ وُصِفتْ بالنَّكِرَةِ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما جِنْسٌ على حِيالِهِ[12] ،وهذا مَا أَخَذَ بِهِ الفارِسِيُّ في الإيضاحِ والمَسائِلِ المَنْثورَةِ ،حيث قال: ((وإنَّما امْتَنَعَ ذلكَ لأَنَّ الوَصْفَ هو المَوْصُوفُ في الحَقيقةِ، ولَمَّا كانَتْ النكرةُ تَقَعُ عَلى أَشْخَاصٍ كَثيرَةٍ، فتَدُلُّ على جنسٍ، وهو قولكَ: (مَا جَاءَني أَحَدٌ) و(مَا رَأيتُ أَحَدًا)، فلو وَصَفْناه بمَعْرِفَةٍ لكُنّا قد جَعَلنا الذي هو جَمْعٌ واحِدًا، وكَذلكَ لو وَصَفنا المَعْرِفَةَ بالنَّكِرَةِ لكُنّا قد جَعَلنا مَا هو واحِدٌ جَمْعًا، وهذا مُتَناقِضٌ))[13]. وسَار على هذا النهجِ في التَّعْليلِ كَثيرٌ مِنْ النحاةِ مثل ابن برهان[14] وابن عقيل [15] ورَدَّ ابنُ خَروف هذا التَعْليلَ بأنّه يَلزَمُهُم ألاّ يُبْدَلَ أَحَدُهُما مِنْ الآخَرِ بَدَلَ الشيءِ مِنْ الشَّيءِ وهما لشيءٍ واحِدٍ؛ مِنْ حيثُ لا يَكُونُ الواحِدُ جَمْعًا ، ولا فَرْقَ في هذا بينَ النَّعْتِ والبدَلِ[16].

وأَرَى أَنَّ النَّكِرَةِ والمَعْرِفَةِ لا عَلاقةَ لها بعِلّةِ المَنْعِ؛ بدَليلِ أَنَّ كَثيرًا مِنْ النُّحاةِ قد أَجَازَ ذلكَ، فمتى صارَتْ النَّكِرَةُ بمَنْزِلَةِ المَعْرِفَةِ وكانَ نَعْتُها بالمَعْرِفَةِ يُخَصِّصُها نُعِتَتْ، والعكس جائِزٌ، والذي أَراهُ أَنَّ الأمْرَ يَتَعَلَّقُ بطَبِيعَةِ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ المَوْصُوفَةِ في النصِّ، ومَا يَدُلُّ على ذلك جَوازُ وَصْفِ النَّكِرَةِ المُخصّصة عندَ بَعْضِهم.

2- العطف على معمولي عاملين

ان كان العطف على معمولي عامل واحد فهو جائز مثل: كان زيدٌ قائمًا وخالدٌ قاعدا. فـ (زيد وقائم) معمولان للفعل (كان)، (زيد) المعمول الأول، و (قائم) المعمول الثاني، و (خالد) معطوف على المعمول الأول، و (قاعدا) معطوف على المعمول الثاني، فهذا هو العطف على معمولي عامل واحد.

أما العطف على معمولي عاملين مختلفين ففي جوازه خلاف، جائز إذا كان عاملين مختلفين جائز إذا كان المعطوف عليه مجروراً ومقدّماً على المرفوع ، والمعطوف كذلك أي مجرور نحو : في الدارِ زَيْدٌ ، وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو. وفي هنا مذهبان آخران وهما الجواز مطلقاً عند الفرّاء ، وعدمه مطلقاً عند سيبويه. فـ (زيد) معمول للابتداء، و (الدار) معمول لحرف الجر (في)، و (الحجرة) معطوف على معمول حرف الجر، و (خالد) معطوف على معمول الابتداء (زيد)، فالعطف هنا على معمولي عاملين مختلفين هما الابتداء وهو عامل معنوي، وحرف الجر (في) وهو عامل لفظي [17]. و ذكر ابن العلج عن سيبويه انه يقول في عطف (سوداء) في قولهم : ما كلُّ بيضاء شحمة، ولا سوداء فحمة[18]، فقال ابن العلج: ((لا يصح في اكثر من معمولي عاملين))[19]. وقد اختلف في هذا فذهب المبرد وجماعة من النحويين انه لا يجوز ذلك مطلقاً وذهب الفراء والاخفش إلى جوازه[20]. وقال ابن العلج :((قد عزاه بعض المتأخرين إلى سيبويه أخذاً من تجويزه العطف خفضاً))[21]، والمقصود بقوله بعض المتأخرين هنا الأعلم الشنتمري من نحويي الأندلس[22]، فهو الذي عزا هذا القول إلى سيبويه.هو (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) (العطف على معمولي عاملين مختلفين). بيان الملازمة أن (سوداء) معمول (كل) وتمرة: معمول «ما»، فلو عطف (بيضاء) على (سوداء) و(شحمة) على (تمرة) لزم العطف على معمولي عاملين، وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جار أو اتصل المعطوف بالعطف، أو انفصل بـ«لا» كهذا المثال[23] فقال سيبويه: ((ليس ذلك عطفاً على عاملين، وتأوّله تأويلا أخرجه عما قاله القائل. فقال: (بيضاء) مجرور (بكل) أخرى محذوفة مقدرة بعد (لا)، وليست معطوفة على سوداء، فلم يحصل العطف على عاملين))[24].

و منهم أنه يجوز مطلقًا. حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء إذ يقول : ((واذا عطف على عاملين لم يجز، خلافاً للفراء))[25] والاصح المنع مطلقًا، لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين، واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب، فلا يقال: دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد، وإن زيدًا في الدار وعمرًا الحجرة، للفصل بين نائب الجار؛ وهو العاطف؛ والمجرور[26].

5- العطف بحرف العطف (بل)

(بَلْ) هِيَ أَداةُ عَطْفٍ تَدْخُلُ على الْمُفْرَدِ، وَعَلَى الجُمْلَةِ. فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُفْرَدِ وَكَانَ قَبْلَهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ كَانَتْ بِمَعْنَى لَكِنْ، فَإِنَّهَا تُقَرِّرُ ما قَبْلَها وَتُثْبِتُ ضِدَّهُ لِمَا بَعْدَها؛ مِثَال: «ما كانَ خالِدٌ حاضِرًا بَلْ غائِبًا». وإِذَا تَقَدَّمَها أَمْرٌ أَوْ إِثْباتٌ، فَإِنَّها تَجْعَلُ ما قَبْلَها كالْمَسْكوتِ عَنْهُ وَتُثْبِتُ حُكْمَهُ لِمَا بَعْدَها: «أَنْشَدَ الشَّاعِرُ شِعْرًا بَلْ نَثْرًا». وتَدْخُلُ بَلْ على الجُمْلَةِ فَتُفيدُ الإِضْرابَ. مِثَال: «لَمْ يَسْتَفِدْ شَيْئًا مِنْ دُروسِهِ بَلْ تَأَخَّرَ تَأَخُّرًا كَبيرًا» وَهِيَ هُنَا فِي هَذَا المِثَالِ تُفيدُ إِبْطَالَ الْمَعْنَى الَّذِي قَبْلَها والرَّدَّ عَلَيْهِ بِما بَعْدَها. تُفيدُ بَلْ الإِضْرابَ الانْتِقالِيَّ، أَي الانْتِقالُ من غَرَضٍ إلى آخَرَ[27].

و نقل ابن العلج عن سيبويه أنه ذهب في العطف بحرف العطف (بل) في نحو ما قام زيد بل عمرُو ، تحقق النفي للأوّل ، وتوجب الفعلَ للمعطوفِ كالأوّل[28]. ، ونقل عن المبرد خلاف ذلك فعنده توجب نفي الثاني وتزيله عن المعطوف[29]. وهي عند النحاة تدل على الإضراب، أي: تزيل الحكم عما قبلها كأنه مسكوت عنه وتجعله لما بعدها، نحو: (قام زيد بل عمرو) و (اضرب زيداً بل عمراً)[30].

وتكون بل عاطفة دالة على الإضراب إذا وقع بعدها مفرد[31]، وكانت بعد إيجاب أو نفي أو نهي، ومثال الإيجاب: "اضرب زيداً بل عمراً، ومثال النفي: (ما قام زيد بل عمرو)، ومثال النهي: (لا تضرب زيداً بل عمراً).

وفي النفي والنهي يكون الإضراب بتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها، ففي: (ما قام زيد بل عمرو) نفي القيام لزيد وأثبت لعمرو، وفي: (لا) تضرب زيدا بل عمرا" نهي عن ضرب زيد وإثبت الأمر بضرب عمرو[32].و إذا دخلت (بل) على الجمل كانت حرف ابتداء دل على الإضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي[33].

ويقصد بالإضراب الإبطالي أن تأتي بجملة بعد (بل) تبطل بها معنى الجملة السابقة، نحو قوله تعالى : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ)الانبياء :اية 26. أي: بل هم عباد مكرمون، فنفت الآية وأبطلت قول الكفار بأن الله تعالى اتخذ ولداً وأثبتت بأن الملائكة عباد مكرمون . أما الإضراب الانتقالي فهو أن تنتقل من غرض إلى آخر، مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول: نحو قوله تعالى : ((قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَوةَ الدنيا))الاعلى :14-15. فجملة (بل تؤثرون الحياة الدنيا) ليست إبطالاً للكلام

السابق بل هي انتقال من غرض إلى غرض[34].وابن العلج يوافق رأي سيبويه في ذلك

6-الخلاف في العطف بـ (لكن)

اختلف النحويون في (لكن) هل هي حرف عطف أم لا ؟ ، كما اختلفوا فيها إذا وليها مفرد، أو جملة ، لذا كان فيها قاعدتان، القاعدة الأولى : اتفق النحويون على أن (لكن) حرف يفيد الاستدراك [35]، لكنهم اختلفوا في كونها حرف عطف ام لا . فانقسموا على مذهبين:

المذهب الأول: إن (لكن) حرف عطف. وهو مذهب جمهور النحويين[36]. استدل أصحاب هذا المذهب بالمعقول. قالوا: إن (لكن) حرف عطف؛ لأنها إذا دخل عليها حرف آخر من حروف العطف أصبحت تفيد الاستدراك، وليس العطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض[37].

المذهب الثاني: إن حرف (لكن) ليس من حروف العطف وهو مذهب يونس، وتبعه ابن مالك، وابن هشام [38].استدل أصحاب هذا المذهب بالسماع من القرآن: قالوا: إن الله قال – –: ((مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا))الاحزاب: 40 [39] و ذكر ابن العلج عن سيبويه الخلاف في العطف بـ (لكن) و ذهب إلى أنَّ استعمال العرب (لكن) بغير واو دلَّ على العطف والتشريك، وادعاء الانقطاع والحذف لا دليل عليه، واستدل على انقطاعها بما حكاه سيبويه : (ما مررت برجل صالح ولكن طالح)[40]، وحكاية سيبويه هذه في الكتاب ، وحملها – رحمه الله تعالى على القطع ، وقدره : ولكن هو طالح ، بعد أن منع الجرّ : ولكن طالح . وعلق عليه ابن العلج بمنع الجرّ فيه على حذف الجارّ ؛ لأنَّ حذف الجاز وإبقاء عمله ضعيف.[41]

و تدل (لكن)على الاستدراك، فيكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم المعنوي ، والمعطوف بها محكوم له بالثبوت. وهي تعطف بعد النفي والنهي. نحو: (ما قام زيد لكن عمرو) و(لا تضرب زيدا لكن عمرا)[42].

وقد وضع للاستدراك بعد النفي، تقول: (ما جاءني زيد لكن عمرو) فصار الثابت به إثبات ما بعده. ومثال ذلك قوله تعالى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) الاحزاب :40. فقد نفت الآية الكريمة أبوة النبي لأحد من الرجال المعاصرين له حقيقة وأثبتت له الرسالة. و هنا

اختلفوا في كونها عاطفة فعند يونس ليست عاطفة لدخول الواو عليها .وهذا ما نقله ابن العلج في كتابه[43].

ولا تكون "لكن" عاطفة إلا باجتماع شروط ثلاثة: أن يكون المعطوف بها مفرداً لا جملة، وأن لا يكون مسبوقا بالواو مباشرة، فإذا سبق فليس بحرف عطف وإن دل على الاستدراك، وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، كما في الأمثلة السابقة[44].

– جمع نصراني

نقل ابن العلج رأي سيبويه في جمع (نصري) والأصل عنده نصراني[45] ، فحذفوا ياءي النسب فصار فعلان مثل ندمان ، ورجّح ابن العلج قول سيبويه على قول الخليل فيرى الخليل أن نصارى جمع نصري مثل بختي وبخاتي ومهري ومهاري، جمعه على الحذف الذي يرى أنها جمع نصري، محتجاً بقول الحماني [46]:

فكلتاهما خرَّت وأسجد رأسها كما سجدت نصرانةٌ لم تحنّفِ

فجُمِع على (فَعَالي) ما كان على وزن فَعْلان، ومؤنثه (فعلى) وكذلك ما كان على وزن (فَعْلاء) اسماً، أو يكون صفة لانثى ليس منها مذكر[47].

قال سيبويه : ((وأما نصارى فنكرة، وإنَّما نصارى جمع نصران ونرانه، ولكنه لا يستعمل في الكلام إلَّا بياءي الإضافة إلَّا في الشعر، ولكنهم بنوا الجمع على حذف الياء))[48]

وهذا يعني أنه طرح إحدى الياءين حيث جمعت وإن كانت للنسب، فجمع (نصارى) لـ(نَصْران) أقيس، إذ لم يسمع جمع(نَصْري) في ذلك.

وقد أُخْتلِف في واحد (النصارى) فذكر الخليل أنَّ واحد هذا الجمع(نصري) ، وهذا ما خالفه فيه سيبويه، الذي يرى أنَّ مفرده(نصراني)، فحذفت ياءي النسب فصار نصران على وزن (فعلان)، قال سيبويه : ((وأما نصارى فإنَّه جمع نصرى ونصران، كما قالوا : ندمان وندمى، وفي مهري مهارى، وإنما شبَّهوا هذا ببخاتي، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من ثفية، وأبدلوا مكانها ألفاً كما قالوا (صحارى).[49]

ومِمَّا جاء منه في حديث ابن العلج قوله : ((وأما نصران ونصارى فعلى رأي سيبويه : نصارى جمع نصران، والأصلُ نصراني فحذفوا ياءي النسب، فصار فعلان كندمان، فجمعه على لفظه ، فكأنَّ نصارى كما حذفت ياءي النسب من

مسمعي، وجمعته على لفظه الباقي... ولكنَّهم حذَفُوا ، وهذا ليس بقياس؛ اذ لا يجوزُ في جمع هذا المنسوب من هذا النوع أن يجمع على لفظه).[50]

4- جمع الجمع وجمع المصدر

جمع الجمع حول ما اشترطه النحاة لجمع المصدر : جمع القصد على قصود ، وقال النحاة المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس ، والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع . فان كان المصدر عددا كالضربات أو نوعا كالعلوم والأعمال ، جاز ذلك لأنها وحدات وانواع جمعت ، فتقول ضربت ضربين، وعلمت علمين ، فيثني لاختلاف النوعين لأن ضربا يخالف ضرباً في كثرته وقلته ، وعلما يخالف علما ، في معلومه ومتعلقه كعلم الفقه وعلم النحو . كما تقول عندي تمور ، لذا اختلفت الأنواع .. وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه ، لأن ظنا يكون خيراً وظنا يكون شراً [51].

وقال ابن جني في صدد اعتلاله لاختيار سيبويه لفظ (الكلم) على (الكلام) في قوله (هذا باب ما الكلم من العربية) ، قال ابن جني [52]: (وذلك أن الكلام اسم من كلم بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم . فلما كان الكلام مصدراً يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة ، بمنزلة سليمة وسليم .. ذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم الاسم والفعل والحرف ، مخصوصة : ، وهي وهو الكلام . فأما قول مزاحم المقيلي .. الكلام الطرائف ، فوصفه بالجمع، فائما ذلك وصف على المعنى) وقال : (وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعلة ، الاترى أنه اذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام ، واذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، واذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام ، فالكلام اذا انما هو جنس للجمل التوام مفردها ومثناها ومجموعها ، كما أن القيام جنس

و نقل ابن العلج أن سيبويه قال : وليس كلُّ جمع يفعل به هذا ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يجمعُ[53] حيث قال :((واعلم أنه ليس كلُّ جمع يجمع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألبان: ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنَّظر. كما أنَّهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التَّمر، وقالوا: التُّمرات. ولم يقولوا: أبرارٌ ويقولون: مصرانٌ ومصارين، كأبياتٍ وأبابيت

وبيوتٍ وبيوتاتٍ. ومن ذا الباب أيضًا قولهم: أسورةٌ وأساورةٌ. وقالوا: عوذٌ وعوذاتٌ، كما قالوا: جزراتٌ.))[54]. و نص أيضا: ((وليس في كل شئ من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البرّ: برّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق))[55].

ونقل ابن عقيل عمن سبقه مثل ابن جني و الحازمي : أنه لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب افراده وجرى لِذَلِك مجْرى المَاء وَالزَّيْت وَالتُّرَاب فأن اخْتلفت أَنْوَاعه جَازَت تثنيته وَجمعه تَقول: (قُمْت قيامين وَقَعَدت قعودين)[56].

أما المحدثون فقالوا :عمل الْفِعْل فِي الْمصدر وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد كأمثلتك فيجوز جمعه وتثنيته بلا خلاف والمبين للنوع المشهور تثنيته وجمعه نحو (سرت سيري زيد الحسن والقبيح) اذا اختلفت أنواعه[57].

إذا دل المصدر على جنس الفعل لا يجوز جمعه لخلوه من إفادة التكثير. وإذا دل المصدر على عدد فجمعه جائز باتفاق، مثل: ضربته ضربتين أو ضرَبات وإذا دل على نوع فبعض النحاة يمنع جمعه ، ولكن المشهور جوازه استنادا إلى قوله تعالى: (وتظنون بالله الظنونا) الاحزاب :ايه10:[58] ونص أبو البقاء العكبري في كلياته على جواز جمع المصدر الدال على الأنواع. ثم قال: ((ويجوز جمع المصادر وتثنيتها إذا كان في آخرها تاء التأنيث كالتلاوات والتلاوتين))[59].

المراجع

[1] شرح الحدود النحوية :65
[2] التعريفات :198
[3] شرح الحدود النحوية/65.
[4] التعريفات :179
[5] ينظر :اسرار العربية :175
[6] ينظر :شرح التصريح :93/1
[7] ينظر :النكرة والمعرفة في الجملة العربية
[8] الكتاب ٦/٢
[9] الكتاب :6/2
[10] ينظر : معاني القران :266/1
[11] ينظر :همع الهوامع :142/3
[12] ينظر :المسائل المنثورة :٤٣
[13] المسائل المنثورة :93
[14] ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٠٢/١
[15] ينظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٣
[16] ينظر: شرح الجمل لابن خروف٣٠٣/١

[17] ينظر : الهداية في النحو:392 ، ارشيف منتدى الفصيح : ابو بشر
[18] ينظر :الكتاب :65/1
[19] البسيط في النحو : 227/2
[20] ينظر :معاني القران للاخفش:45/3،الاصول :69/2
[21] البسيط في النحو : 227/2
[22] ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١١٩٠/٢
[23] ينظر : الكتاب :65/1-66،وينظر مغني اللبيب :486/2.
[24] شرح كتاب سيبويه ٣٤٤/١
[25] لا يعرف القول بإجازة هذا من مذهب الفراء ،لكنه منسوب الى الاخفش كما في المقتضب 95/4،المغني ،318،ينظر :ارتشاف الضرب :2141/4
[26] ينظر :مغني اللبيب :486/2،و شرح الرضي :344/2،و التسهيل 178.
[27] ينظر :المعجم الوسيط :67/1.
[28] الكتاب :33/4-435
[29]لم اقف عليه عند المبرد ،ينظر البسيط في النحو :383/3
[30] شرح ابن عقيل :236/3
[31] شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٥/٩٤
[32] الجنى الداني/المرادي :236-237
[33] معاني النحو : السامرائي:224/3
[34] النحوالوافي :445/3-446
[35] ينظر : المقتضب :150/1، الأصول في النحو : (٥٧/٢)، أصول السرخسي: (٢١١/١)، أسرار العربية (٣٠٤)، مغني اللبيب (١/٥٦٢).
[36] ينظر: المقتضب : (١٥٠/١)، الأصول في النحو : (٥٧/٢)، حروف المعاني: (١٣٣)، أصول السرخسي (٢١١/١)، نتائج الفكر (٢٠٠)، شرح جمل الزجاجي (١/٢٢٤) ، شرح التسهيل :(٣/٢٠٦) ، شرح الكافية الشافية: (١٢٣٠/٣) ارتشاف الضرب (١٩٩٢/٤) ، الجنى الداني: (٥٣٠)، توضيح المقاصد: (٩٩٥/٢)، مغني اللبيب : (٥٦٣/١) ، أوضح المسالك (٣٤٠/٣)، مصابيح المغاني : (١٤٤) ، همع الهوامع : (١٧٧/٣)
[37] ينظر: شرح جمل الزجاجي ابن عصفور (٢٢٤/١).
[38] ينظر: نظر: شرح جمل الزجاجي ابن عصفور (٢٢٤/١)، شرح التسهيل : ابن مالك (٢٠٢/٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٣١/٣)، شرح الكافية : (٤٤٨/٤) ، رصف المباني (٣٤٥)، ارتشاف الضرب (١٩٧٥/٤) ، الجنى الداني : (٥٨٨)، توضيح المقاصد: (٩٩٥/٢)مغني اللبيب : (٥٦٢/١) ، أوضح المسالك : (٣٤٠/٣)، همع الهوامع (١٨٥/٣).
[39] ينظر :العطف واثره في الاحكام الشرعية.
[40] الكتاب:435/1
[41] البسيط في النحو : 376/2-377 .
[42] ينظر : الجنى الداني :590 ، معاني النحو :224/3.
[43] ينظر : البسيط في النحو : 376/2
[44] النحو الوافي :441/3-442
[45] ينظر : البسيط في النحو :589/3.
[46] ينظر شرح الكتاب لابي الاخزر الحماني : 24،160/4:
[47] يُنظر : الكتاب: ٣/ ٦٠٩ و ٦١٠ ٦٤٥ و ٦٤٦ .
[48] الكتاب : 255/3.
[49] الكتاب : 411/3.
[50] البسيط في النحو :589/3-590
[51] جمع الجمع في اللغة العربية :153
[52] الخصائص:23/1
[53] ينظر : البسيط في النحو :611/3، الكتاب618/3-619
[54] الكتاب: ٦١٩/٣
[55] الكتاب :200/2.
[56]ينظر : اللمع في العربية لابن جني ٤٩/١، و ينظر:شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٦/٥٦،وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧٤/٢

[57] ينظر : الأصول في النحو ١٧٢/١.
[58] ينظر: الأصول في النحو ١٧٢/١، وينظر: دراسات في النحو ١٢٩/١.
[59] ينظر: دراسات في النحو ١٢٩/١.

المصادر والمراجع

_ القران الكريم

أولًا: الكتب المطبوعة

[الهمزة]

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1 ، 1418هـ - 1998م.
2. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الأنباري (ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ- 1999م .
3. أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية [ت ١٣٩٥ هـ]، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند، د.ط.
4. الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)،تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د . ط، د.ت .
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط ، د.ت.

[الباء]

6. البسيط في النحو :ابي عبدالله ضياء الدين ابن العلج الاشبيلي من نحوي القرن السابع ،ت: تركي بن سهو العتيبي ، الرياض ،1441هـ.

[التاء]

7. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.
8. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)،تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ،دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

[الجيم]

9. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.

[الحاء]

10. حروف المعاني والصفات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1 ، 1984م.

[الخاء]

11. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)،د.ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٤، د.ت.

[الراء]

12. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،ط1، د.ت.

[الشين]

13. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)،ت :محمد محيي الدين عبد الحميد ،الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ط: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

14. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت) ٧٧٨ هـ) ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ،

15. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1، 1421هـ-2000م.

16. شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الإستراباذي النجفي الرضي(ت686ه) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، د.ط ،1398ه- 1978م.

17. شرح ألفية ابن مالك: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net .

18. شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402ه- 1982م.

19. شرح اللمع : أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي العكبري، (المتوفي سنة ٤٥٦ه)، تحقيق: فائز فارس، الكويت : [المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي]، ١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م.

20. شرح جمل الزجاجي : الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، ت: سلوى محمد عمر عرب، جماعة أم القرى سنة النشر: 1419

21. شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط2، 1414هـ - 1993م.

22. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.

[الكاف]

23. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (١٨٠هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[اللام]

24. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)،تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ط، د.ت.

[الميم]

25. المسائل المنثورة :ابي علي الحسن بن احمد عبد الغفار الفارسي ،ت د. شريف عبد الكريم النجار ،دار عمار للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

26. مصابيح المغاني في حروف المعاني ، محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي ، تحقيق: د. عائض بن نافع العمري ، دار المنار ، ط 1 ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م.

27. معانى القرآن للأخفش : أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

28. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 1420هـ – 2000م.

29. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، ط2، 1392هـ - 1972م.

30. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ، و محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.

31. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، ، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د.ط ، د.ت.

32. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م.

33. نتائج الفكر في النَّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ، 1412هـ- 1992م.

34. النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) الناشر: دار المعارف ، ط15، د.ت.

[الهاء]

35. الهداية في النحو: أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق: حسين شيرافكن، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ط8، 1427هـ.

36. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :أبو بكر عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ط، د.ت .

ثانيًا: الرسائل والأطاريح:

37. العطف وأثره في الأحكام الشرعية(دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية): نعيم هدهود حسين موسى، إشراف الدكتور ماهر حامد الحولي، الجامعة الإسلامية –غزة، 1428هـ- 2007م

ثالثًا: البحوث:

38. جمع الجمع في اللغة العربية: نعيم سلمان غالي البدري، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد9، العدد18، 2006م.
39. النكرة والمعرفة في الجملة العربية: سعد حسن عليوي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 18، العدد4، 2010م.